

٢١٠/٤٢ - تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف

ألف

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف^(٥٩) ،

وإذ تشير إلى المادة ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة ، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها^(٦٠) ، والاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة^(٦١) ،

وإذ تشير كذلك إلى أن المشاكل المتصلة بامتيازات وحصانات جميع البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة ، وأمن البعثات وسلامة موظفيها لها أهمية كبيرة لدى الدول الأعضاء ومارفلق بالذات هذه الدول ، فضلاً عن أنها المسؤولة الرئيسية للبلد المضيف ،

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق مواصلة ارتكاب أفعال تشكل انتهاكاً لأمن وسلامة موظفي البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة ، وإذ تسلّم بأنه ينبغي للسلطات المختصة في البلد المضيف أن تواصل اتخاذ تدابير فعّالة ، ولاسيما لمنع ارتكاب أي أفعال تشكل انتهاكاً لأمن البعثات وسلامة موظفيها ،

وإذ تضع في اعتبارها مجدداً المسائل التي أثارها بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رداً على طلب البلد المضيف والإجراءات التي اتخذها لخفض حجم بعثاتها ،

وإدراكاً منها للاهتمام المتزايد الذي أبدته الدول الأعضاء بالمشاركة في أعمال اللجنة ،

١ - تؤيد توصيات لجنة العلاقات مع البلد المضيف الواردة في الفقرة ٨٣ من تقريرها ؛

٢ - تدين بقوة أي أفعال إجرامية تشكل انتهاكاً لأمن البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة وسلامة موظفي هذه البعثات ؛

٣ - تحث البلد المضيف على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمواصلة الحيلولة دون وقوع أعمال إجرامية ، بما في ذلك الإزعاج وانتهاكات أمن البعثات وسلامة موظفيها ، أو الاعتداءات على حرمة ممتلكاتها ، وذلك ضماناً لوجود جميع البعثات وقيامها بوظائفها ، بما في ذلك اتخاذ تدابير عملية لمنع الأنشطة غير

١٠ - ترحب أيضاً بالعمل الذي تضطلع به المنظمة البحرية الدولية بشأن مشكلة الإرهاب على متن السفن أو ضدها ، وترحب بالمبادرة الجارية لصياغة صكوك بشأن قمع الأعمال غير المشروعة التي ترتكب ضد سلامة الملاحة البحرية والمنصات الثابتة على الجرف القاري ؛

١١ - تطلب إلى الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة ، وبصفة خاصة الاتحاد البريدي العالمي والمنظمة العالمية للسياحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أن تنظر ، كل في حدود مجالات اختصاصه ، في التدابير الأخرى التي يمكن أن يصبح اتخاذها مجدياً في سبيل مكافحة الإرهاب والقضاء عليه ؛

١٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن الإرهاب الدولي بكل جوانبه وبشأن طرق ووسائل مكافحته ، بما في ذلك ، في جملة أمور ، عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لمعالجة مشكلة الإرهاب الدولي في ضوء الاقتراح المشار إليه في الفقرة قبل الأخيرة من ديباجة هذا القرار ؛

١٣ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يتابع ، حسب الاقتضاء ، تنفيذ هذا القرار ، وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ؛

١٤ - تعتبر أنه ليس في هذا القرار ما يمكن أن يمس بأي طريقة الحق في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، على النحو المستمد من ميثاق الأمم المتحدة ، للشعوب المحرومة قسراً من ذلك الحق المشار إليه في إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، ولاسيما الشعوب الواقعة تحت النظم الاستعمارية والعنصرية والاحتلال الأجنبي وغيرها من أشكال السيطرة الاستعمارية ، أو ما يمكن أن يمس حق هذه الشعوب في الكفاح لتحقيق هذه الغاية والتأسياس الدعم والحصول عليه ، وفقاً لمبادئ الميثاق وطبقاً للإعلان السالف الذكر ؛

١٥ - تقرر أن تدرج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والأربعين .

(٥٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ،

الملحق رقم ٢٦ (A/42/26 و Corr. 1) .

(٦٠) القرار ٢٢ ألف (د - ١) .

(٦١) انظر : القرار ١٦٩ (د - ٢) .

وإذ تحيط علماً بتقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف^(٥٩).

وقد أبلغت بالإجراء الذي ينظر فيه حالياً البلد المضيف، الولايات المتحدة الأمريكية، والذي قد يعرقل الاحتفاظ بمراقب بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة في نيويورك، تلك المراقب التي تمكّن البعثة من أداء مهامها الرسمية.

وإذ تشير إلى قرارها ٢٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ٣٣٧٥ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥.

وإذ تحيط علماً مع التقدير بموقف الأمين العام بشأن بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة على النحو الوارد في بيانه المؤرخ في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، التالي نصه: « إن أعضاء بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية هم، بحسب القرار ٢٢٣٧ (د - ٢٩)، أشخاص مدعوون إلى الأمم المتحدة. وإنهم، بهذه الصفة، مشمولون بالفروع ١١ و ١٢ و ١٣ من اتفاق المقر المؤرخ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٧. ولهذا يوجد التزام تعاهدي على البلد المضيف بالسماح لموظفي بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية بدخول الولايات المتحدة والبقاء فيها لأداء مهامهم الرسمية في مقر الأمم المتحدة ».

١ - تكرر التأكيد على أن بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة في نيويورك مشمولة بأحكام الاتفاق بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة، وأنه ينبغي تمكينها من إقامة أماكن عمل ومرافق كافية لأداء مهامها، والاحتفاظ بها، وتمكين موظفي البعثة من دخول الولايات المتحدة والبقاء فيها لأداء مهامهم الرسمية؛

٢ - تطلب من البلد المضيف أن يتقيد بالتزاماته التعاهدية بموجب اتفاق المقر، وأن يمتنع، في هذا الصدد، عن اتخاذ أي إجراء يكون من شأنه منع بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة من أداء مهامهم الرسمية؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام اتخاذ تدابير فعّالة لضمان الاحترام التام لاتفاق المقر وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة وفقاً لإبطاء عن أي تطورات أخرى في هذه المسألة؛

٤ - تقرر إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض الفعلي.

الجلسة العامة ٩٨

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

المشروعة التي يزاولها الأشخاص والجماعات والتنظيمات التي تشجع على ارتكاب أفعال ومباشرة أنشطة موجهة ضد أمن وسلامة هذه البعثات وممثليها أو تحرض عليها أو تنظمها أو تقوم بها؛

٤ - تجدد طلبها إلى البلد المضيف والدول الأعضاء التي أثارَت المسائل رداً على طلب البلد المضيف والإجراءات التي اتخذها لخفض حجم بعثاتها، أن تقوم بمشاورات للتوصل إلى حلول لهذه المسألة، وفقاً للاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة؛

٥ - تؤكد أهمية توفير تصور إيجابي للأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وتعرب عن قلقها إزاء وجود صورة سلبية لدى الجمهور، ومن ثم تحث على مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة الوعي بين الجمهور، باستخدام جميع الوسائل المتاحة لشرح أهمية الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة والبعثات المعتمدة لديها في تعزيز السلم والأمن الدوليين؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يظل يولي الاهتمام بصورة نشطة لجميع جوانب العلاقات بين الأمم المتحدة والبلد المضيف، وأن يواصل التأكيد على أهمية اتخاذ تدابير فعّالة لتجنب أعمال الإرهاب والعنف والإزعاج ضد البعثات وموظفيها، وعلى ضرورة أن تكون أي تشريعات متصلة بالموضوع يقرها البلد المضيف متسقة مع اتفاق المقر وما يتصل به من التزامات أخرى؛

٧ - تقرر أن تنظر في دورتها الثالثة والأربعين في مسألة تكوين لجنة العلاقات مع البلد المضيف؛

٨ - تطلب إلى لجنة العلاقات مع البلد المضيف أن تواصل عملها، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٨١٩ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١؛

٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والأربعين البند المعنون « تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف ».

الجلسة العامة ٩٨

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

بساء

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبأحكامها ذات الصلة،

وإذ تسترشد أيضاً بالاتفاق بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة المؤرخ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٧^(٦١)،